مؤسسة الـــروَّاد
للتعاون والتنمية
Al-Rowad Foundation
for Cooperation and Development

RCD-6-4

سياسة إدارة الشركاء المحليين والمنح الفرعية

Sub-granting & Local Partners Management Policy

رقم الإصدار Version No	:	V01
تاريخ الإصدار Issue Date	:	01/06/2026

تحرص مؤسسة الرواد للتعاون والتنمية على إرساء بيئة تنظيمية تقوم على مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والمساءلة، والكفاءة، بما يعزز من جودة الأداء المؤسسي ويضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

وفي هذا السياق، تأتي هذه السياسة كجزء من مجموعة السياسات واللوائح الداخلية التي تنظم العمل في مختلف مجالات المؤسسة، وتحدد الأدوار والمسؤوليات وآليات التنفيذ والرقابة، بما يتماشى مع القيم والمبادئ الأساسية التي تتبناها المؤسسة.

تهدف هذه السياسة إلى توحيد الإجراءات والممارسات، وضمان الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية والأخلاقية، مع تعزيز ثقافة العمل المؤسسي وتطوير الأداء المستدام.

تم إعداد الإصدار الأول من سياسة إدارة الشركاء المحليين والمنح الفرعية لمؤسسة الرواد للتعاون والتنمية من قبل مجلس الأمناء، وتم اعتمادها رسمياً من المدير التنفيذي للمؤسسة

1. المقدمة والهدف

تؤمن مؤسسة الرواد للتعاون والتنمية بأن الشراكة مع المنظمات والجمعيات المحلية والمبادرات المجتمعية هي السبيل الأمثل لتحقيق أثر مستدام وتوسيع نطاق الاستجابة الإنسانية والتنموية. تهدف هذه السياسة إلى تنظيم دورة حياة "المنح الفرعية" والتعامل مع الشركاء المحليين، بما يضمن الشفافية والعدالة في اختيار الشركاء، والحد من المخاطر التشغيلية والمالية، وضمان الامتثال لمتطلبات المانحين الرئيسيين.

2. المبادئ التوجيهية للشراكة

التمكين وبناء القدرات: لا تقتصر الشراكة على تمويل الأنشطة، بل تشمل التزام مؤسسة الرواد بنقل المعرفة وبناء قدرات الشريك المحلي إدارياً ومالياً وفنياً.

الاحترام المتبادل والمساواة: التقرير بأن الشريك المحلي شريك استراتيجي في تصميم وتنفيذ التدخلات وليس مجرد أداة تنفيذية.

النزاهة ومكافحة الفساد: خضوع الشريك المحلي لنفس معايير النزاهة، المساءلة، وسياسات الحماية المعتمدة في مؤسسة الرواد.

3. السلسلة الإجرائية لإدارة المنح الفرعية(Sub-granting Lifecycle)

لضمان حوكمة الشراكات، تتبع إدارة المنح والشراكات تسلسلاً خطياً صارماً يمتد من الفحص الأولي وحتى الإغلاق:

1. تقييم الأهلية وفحص القدرات

قبل توقيع الشراكة

إجراء فحص قانوني وأمني للشركاء المحتملين(Vetting) ، يليه تقييم شامل لقدراتهم (الفنية، المالية، والإدارية) عبر "نموذج تقييم الشركاء" لتحديد مستوى المخاطر والفجوات التي تحتاج لبناء قدرات.

2. توقيع اتفاقية المنحة الفرعية

مرحلة التعاقد الرسمي

صياغة اتفاقية قانونية واضحة تحدد: الميزانية المعتمدة، الأنشطة، المستهدفات، خطة الدفعات المالية المجزأة، والالتزامات الصارمة تجاه سياسات الحماية مثل PSEA والمساءلة وشروط المانح الرئيسي.

3. المراقبة اللصيقة وبناء القدرات

طوال فترة التنفيذ

صرف الدفعات المالية للشريك بناءً على تقارير الإنجاز الفني والمالي الفعلي. يقوم فريق مؤسسة الرواد بزيارات ميدانية وتدقيق مستندي دوري لضمان الامتثال، مع تقديم الدعم الفني والتدريب المستمر لفريق الشريك.

4. التسوية والتقييم النهائي وإغلاق المنحة

خلال 30 يوماً من انتهاء العقد

استلام التقارير الفنية والمالية النهائية من الشريك، والتحقق من تسوية كافة السلف والمشتريات، وإجراء تقييم شامل لأداء الشريك لتحديد مدى إمكانية التعاقد معه في مشاريع مستقبلية.

4. معايير اختيار الشركاء المحليين

يتم تقييم الشركاء المتقدمين للحصول على منح فرعية بناءً على مصفوفة نقطية تشمل:

معيار التقييم	الاشتراطات والتفاصيل
الوضع القانوني والأمني	ترخيص رسمي ساري المفعول من الجهات المختصة، وعدم وجود الشريحة أو مدراءها على قوائم الحظر أو العقوبات الدولية والمحلية
القبول والوصول المجتمعي	قدرة الشريك على الوصول الآمن للمناطق المستهدفة وعلاقته الإيجابية بالمجتمع المحلي والسلطات المحلية

الكفاءة المالية والإدارية	وجود نظام مالي ومحاسبي واضح، فصل للاختصاصات، والقدرة على إدارة الحسابات البنكية وإصدار تقارير دقيقة
الخبرة الفنية السابقة	امتلاك الشريك لخبرات سابقة مثبتة في نفس قطاع المشروع (تعليم، صحة، حماية، إغاثة... إلخ).

5. الرقابة المالية وضوابط الامتثال للمنح الفرعية

1. تمويل مشروط بالأداء: لا تُصرف أي دفعة مالية تالية للشريك إلا بعد قيامه بتسوية وتصفية ما لا يقل عن 70% إلى 80% من الدفعة السابقة وتقديم وثائقها الأصلية.

2. حق التدقيق المفاجئ: تحتفظ مؤسسة الرواد للتعاون والتنمية بالحق الكامل في إجراء زيارات تفتيشية وتدقيق مالي وفني مفاجئ لمقرات الشريك أو مواقع تنفيذ الأنشطة للتأكد من سلامة سير العمل.

3. الملكية الفكرية وأصول المشروع: تؤول ملكية كافة الأصول والمعدات والمواد المشتراة من أموال المنحة الفرعية إلى مؤسسة الرواد (أو تُنقل للشريك رسمياً وبموافقة المانح الرئيسي بعد انتهاء المشروع وبناءً على شروط محددة).

6. إنهاء الشراكة والإجراءات التصحيحية

في حال إخفاق الشريك في الامتثال لبنود الاتفاقية أو السياسات المؤسسية، تتبع مؤسسة الرواد التدرج التالي:

- التنبيه الخطّي وخطة التصحيح: إصدار إنذار رسمي للشريك مع منحه مهلة زمنية محددة لتصحيح المخالفات (مثل تصحيح عجز مالي أو تعديل مسار نشاط فني).
- تعليق المنحة: إيقاف صرف أي دفعات مالية إضافية وتعليق الأنشطة في حال عدم الاستجابة للتنبيه أو عند اشتباه حدوث فساد.
- الفسخ الفوري والحظر: يُفسخ العقد فوراً ويُدرج الشريك في القائمة السوداء للمؤسسة مع المطالبة باسترداد الأموال غير المستحقة في حالات: (الفساد المالي المثبت، التزوير، استغلال أموال المنحة في غير موضعها، أو ثبوت انتهاكات لسياسات منع التحرش والاستغلال الجنسي).

ملاحظة: تعتبر هذه السياسة إطاراً عاماً وحاكماً لإدارة المنح والشراكات في مؤسسة الرواد للتعاون والتنمية عند التعامل مع الأطراف الثالثة والشركاء المحليين، وهي ملزمة لكافة الطواقم الإدارية والبرامجية.